

بنك الكويت المركزي أثبت حصافة متميزة في سياساته الاستباقية

«الشال»: المعدل العام لهبوط القيمة لـ 189 شركة مدرجة بالسوق ما بين عامي 2014 و2015 بلغ 12.9 %

■ متوسط أسعار

المستهلك لعام

2015 ارتفع بنحو

3.3 % مقارنة

بمتوسط عام

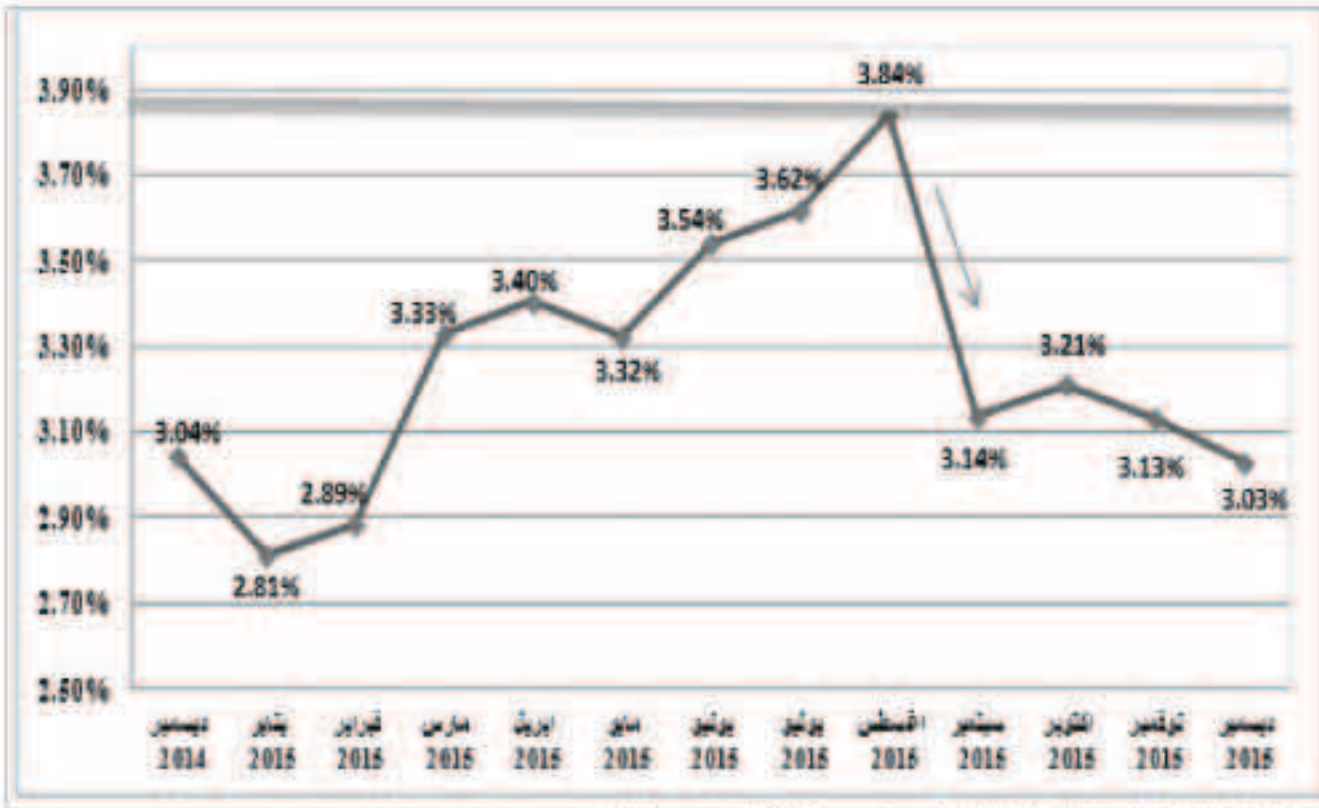
2014

وتشير نتائج «الشال» أنه جرت العادة، على أن تحقق الأسهم الصغيرة والرخيصة معدلات نمو أعلى لأسعارها في زمن نشاط البورصة، والعكس أيضاً صحيح في أحوال الركود، تفقد هذه الأسهم نسب أعلى من أسعارها، ذلك ما لم يحدث في عام 2015. فخاصية هبوط القيمة طالت الأسهم القيادية بسبب أعلى ركوذ وانحسار في سيولة البورصة، وتلك خاصية مرضية تتطلب وعياً ومعالجة لها، لأنها آخر مراحل فقدان الثقة بالسوق.

وتشير نتائج الأداء عن عام 2015، إلى أن المعدل العام لهبوط القيمة لكل السوق الشامل لـ 189 شركة مدرجة مشتركة ما بين عامي 2014 و2015، بلغ 12.9%. بفقدان كل السوق 3.8 مليار دينار كويتي من قيمته. بينما فقدت 15 شركة يشملها مؤشر كويت 15 وبلغ قيمتها السوقية نحو 60% من قيمة كل شركات السوق، نحو 14.4%. وترتفع نسبة فقدان القيمة عن هذا المعدل، لو استبعدنا ثلاث شركات ضمن تلك المجموعة اكتسبت قيم مضافة خلال العام بنحو 52.3% لشركة «فيقا»، ونحو 12.7% لبنك «بوبيان» ونحو 12.6% لشركة «المباني». خطورة هذه الظاهرة المرضية تكمن في ثلاث عوامل، الأول، هو أننا انتظرنا طويلاً حتى فقدت الشركات الصغيرة معظم قيمها ولم يعد لديها الكثير مما تخسره، والثاني، هو أن العدوى وأزمة الثقة انتقلت بعد طول مقاومة إلى شركات قيادية وجادة ورابحة في الغالب، والثالث، هو أن هذا النوع من الأسهم التشغيلية يمثل النقل في مكونات رهونات البنوك، وضمن ملكيتها نتيجة تسوية مديونيات منذ أزمة عام 2008. ورغم أن

بنك الكويت المركزي أثبت حصافة متميزة في سياساته الاستباقية، لذلك من غير المتوقع حدوث أي أزمة نظامية لقطاع المصارف في عام 2016، إلا أن استمرار السيتاريو السيء لكل من تطورات الأحداث الجيوسياسية متزامناً مع سيتاريو سيء في سوق النفط، إضافة إلى عجز الإدارة العامة في مواجهته، لا يضمن عدم حدوث أزمة بدءاً من عام 2017.

وقمنا من جانبنا بعمل إختبار رقمي على ما هو منشور من أسهم موهنة لأربع شركات قيادية، وهو لا يمثل كل الموهون، ولا ملكية البنوك المباشرة فيها أو في غيرها، والشركات القيادية الأربع خسرت ما بين (28% -34%) من قيمتها في عام 2015. وكانت النتيجة، هي أن قيمة تلك الأسهم الموهنة في بداية عام 2015 كانت بحدود 1199 مليون دينار كويتي، وبلغت في نهايته نحو 836 مليون دينار كويتي، أي فقدت نحو 363 مليون دينار كويتي، أو نحو 30.2% في ستة واحدة، وإذا أضف أثر هبوط قيمة بقية الأسهم الموهنة، للعلن عنها وغير اللعن عنها، والأسهم المملوكة مباشرة للبنوك، وما قد يحدث من هبوط للأصول العقارية المحلية نتيجة إنحسار السيولة، والأسهم والعقار يمثلان صلب رهونات وملكية البنوك، تصبح هناك ضرورة لرؤى وسياسات استباقية لمواجهة الأضرار المحتمل، والطيب في الأمر هو أن حصافة البنك المركزي، والسياسات الدفاعية الاستباقية لدى المصارف، مثل الخصصات التحوطية،



الاتجاه العام لأسعار المستهلك خلال الأشهر من ديسمبر 2015 - إلى ديسمبر 2014

لغاية 2015/12/31، حيث أظهرت النتائج أن معدل الارتفاع في مؤشر أسعار المستهلك قد بلغ بنحو 3% مقارنة بشهر ديسمبر من عام 2014، ليصل إلى نحو 139.5، وارتفع بنحو 6.2%، عند مقارنته مع الفترة نفسها من عام 2013. ونلاحظ أيضاً، أن متوسط أسعار المستهلك

وتبعات ذلك الإحتياز ستكون مكلفة وربما غير محتملة، لذلك يتطلب الأمر بعد قراءة المؤشرات، تدخلاً استباقياً. مؤشر أسعار المستهلك - ديسمبر 2015 أصدرت الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت تقريراً حول «الأرقام القياسية لأسعار المستهلك»، يغطي

نحو 2.96 مليار دينار كويتي من قيمته، أو نحو 64.2% من إجمالي الفاقد لتلك الفئتين. ولا بأس في ذلك، ويمكن اعتباره تصحيحاً قاسياً فقط، لو أن الأوضاع العامة سليمة، ولكن الإحتتمالات توحى بأوضاع أكثر صعوبة في عام 2016، وقد يتعمق الإحتياز ضد الأسهم القيادية خلاله،

اسم الشركة	يود القياسي	يود القياسي	يود القياسي	يود القياسي	يود القياسي
1	2	3	4	5	6
بنك الكويت الوطني	348.8	322.7	8.1	401.1	13.0
بنك الخليج	172.3	169.0	2.0	211.3	18.5
بنك التجاري الكويتي	418.4	402.3	4.0	402.3	4.0
بنك الأهلي الكويتي	225.9	222.6	1.5	245.5	8.0
بنك الكويت الدولي	204.3	198.0	3.2	235.5	13.2
بنك الإي إف سي	348.2	336.2	3.6	424.2	17.9
بنك قطر	307.2	278.6	10.3	339.6	14.6
بنك الكويت العربي	907.4	829.6	9.4	1,052.0	13.7
بنك الكويت الإسلامي	358.1	334.6	7.0	409.7	12.6
بنك الكويت التجاري	112.6	108.3	4.0	125.6	10.4
بنك الكويت الوطني	190.5	178.3	6.8	235.1	19.0
بنك الكويت الوطني	84.3	83.1	1.4	110.7	25.8
بنك الكويت الوطني	1,158.8	1,114.2	4.0	1,292.9	10.3
بنك الكويت الوطني	34.2	29.4	16.3	43.7	21.7
بنك الكويت الوطني	306.6	294.0	4.3	347.4	11.8
بنك الكويت الوطني	70.6	70.6	0.0	67.3	4.9
بنك الكويت الوطني	427.7	427.7	0.0	427.7	0.0
بنك الكويت الوطني	163.3	155.8	4.8	199.0	17.9
بنك الكويت الوطني	80.3	80.3	0.0	88.3	9.3
بنك الكويت الوطني	155.3	153.6	1.2	162.9	4.7
بنك الكويت الوطني	72.2	68.9	4.8	88.6	18.5
بنك الكويت الوطني	193.7	181.5	6.7	193.7	0.0
بنك الكويت الوطني	185.6	163.8	13.3	187.8	1.2
بنك الكويت الوطني	1,332.5	1,291.7	6.5	1,494.0	10.8
بنك الكويت الوطني	171.4	158.9	7.9	184.3	7.0
بنك الكويت الوطني	98.3	94.7	3.8	112.6	12.7
بنك الكويت الوطني	572.9	527.6	8.6	595.3	3.8
بنك الكويت الوطني	100.0	98.3	1.7	104.9	4.7
بنك الكويت الوطني	127.9	125.9	1.6	149.9	14.7
بنك الكويت الوطني	69.7	69.7	0.0	64.8	7.6
بنك الكويت الوطني	159.6	151.4	6.4	172.4	7.4
بنك الكويت الوطني	590.1	590.1	0.0	577.3	2.2
بنك الكويت الوطني	121.0	121.0	0.0	115.5	4.8
بنك الكويت الوطني	1,650.0	1,552.3	5.0	1,862.8	12.5
بنك الكويت الوطني	338.2	275.8	22.6	353.8	4.4
بنك الكويت الوطني	8.3	8.3	0.0	11.7	29.1
بنك الكويت الوطني	660.6	601.6	9.8	698.6	8.0
بنك الكويت الوطني	98.3	98.3	0.0	106.7	7.9
بنك الكويت الوطني	71.6	74.7	(4.1)	81.8	(12.5)
بنك الكويت الوطني	65.3	65.3	0.0	65.3	0.0
بنك الكويت الوطني	1,734.2	1,813.1	(4.4)	1,970.7	(12.0)
بنك الكويت الوطني	603.3	628.6	(4.0)	681.6	(11.5)
بنك الكويت الوطني	341.6	329.1	3.8	362.3	(5.8)
بنك الكويت الوطني	286.3	286.3	0.0	322.6	(11.3)
بنك الكويت الوطني	515.0	515.0	0.0	588.6	(12.5)
بنك الكويت الوطني	215.8	214.2	0.7	228.6	(5.6)
بنك الكويت الوطني	324.4	306.1	6.0	365.9	(11.3)

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

■ السنة المالية

الحالية ستشهد

اختلافاً جوهرياً

وسالباً ويمكن معه

أن يبلغ مستوى

العجز 4 مليارات

دينار

لعام 2015، قد ارتفعت بنحو 3.3% مقارنة بمتوسط عام 2014، حيث شملت الارتفاعات جميع المجموعات الإنفاقية الرئيسية، عدا مجموعة «الكساء وملبوسات القدم، ومجموعة «الترفيهية والثقافة».. أكبر المساهمين في ارتفاع أسعار المستهلك كانت مجموعة «خدمات المسكن» وذلك نتيجة ارتفاع نسبة مساهمتها في ميزانية الأسرة البالغة 28.9%، وارتفاع أسعارها بنحو 6% (الأكثر ارتفاعاً)، لذلك ساهمت بنحو 1.73% من الارتفاع في أسعار المستهلك البالغ 3%، أي بنحو 57.8% من مجمل الارتفاع. تلتها مجموعة «الأغذية والمشروبات» باستحواذها على نحو 18.4% من الميزانية، وارتفاعها بنحو 4.6%، لتكون مساهمتها في الارتفاع بنحو 0.8% أي بنحو 28.2% من مجمل الارتفاع. ومن ثم مجموعة «المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة» التي استحوذت على نحو 11.3% من الميزانية، وبارتفاع أدنى من المعدل بلغ نحو 2.4%، وشكلت نحو 0.3% من حيث المساهمة في الارتفاع.

وسجلت الكويت ثاني أعلى معدل تضخم أسعار المستهلك بعد الإمارات التي حققت نحو 3.6%، وسجلت أسعار المستهلك في أبوظبي ارتفاعاً بنحو 5.3%، في حين سجلت الأسعار في دبي ارتفاعاً بنحو 3%، وحققت السعودية نحو 2.3%، وحققت قطر نحو 2.7%، والبحرين نحو 0.7%، بينما انخفض معدل تضخم عُمان بنحو 0.1% مقارنة بشهر ديسمبر من عام 2014. والواقع أن التضخم في دول العالم الرئيسية للصناعات والسلع والخدمات لا زال هابطاً، ويتعرض لضغط إلى الأدنى بسبب تدهور أسعار المواد الأولية وضعف النمو الاقتصادي العالمي، لذلك يفتراض أن تبقى معدلات التضخم عند مستوى عام 2015 وربما أدنى في العام الجاري.

تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة - ديسمبر 2015

تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، لغاية شهر ديسمبر 2015، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى انخفاض كبير في جانب الإيرادات، فحتى 2015/12/31، أي تسعة شهور من السنة المالية الحالية 2016/2015، بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 11.381 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 93.2% من جملة الإيرادات المقدرة، للسنة الحالية، بكاملها، وبالبالغة نحو 12.211 مليار دينار كويتي، وبانخفاض ملحوظ بلغت نسبته نحو 46.3%، عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة

المالية الفائتة 2014/2015، والبالغة نحو 21.202 مليار دينار كويتي.

وفي التفاصيل، تقدر النشرة حتى 2015/12/31، بنحو 10.523 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 97.8% من الإيرادات التقطية المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 10.758 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 92.5% من جملة الإيرادات المحصلة. وما تحصل من الإيرادات التقطية، خلال الشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، عند معدل سعر برميل النفط الكويتي البالغ نحو 47.8 دولار أمريكي، كان أقل بنحو 8.883 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 45.8%، عن مستوى مثله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة. وتم تحصيل ما قيمته نحو 858.207 مليون دينار كويتي، إيرادات غير تقطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 95.356 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدّر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.453 مليار دينار كويتي، أي إن المحقق سيكون أدنى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 309 مليون دينار كويتي، عن ذلك المقدّر.

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 19.171 مليار دينار كويتي، وصرف، فعلياً -طبقاً للنشرة-، حتى 2015/12/31، 8.038 مليار دينار كويتي، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 893.108 مليون دينار كويتي، لكننا ننصح بعدم الاعتماد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلاً، وسوف يرتفع مستوى الإنفاق كثيراً عند إجراء التسويات في الشهر الأخير من السنة المالية ومن ثم في الحساب الختامي. ورغم أن النشرة ذهبت إلى خلاصة، مؤداها أن فائض الموازنة، في نهاية الشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 3.343 مليار دينار كويتي، إلا أن آثار غي في نشره من دون التصحح باعتماده، إذ نعتقد أن رقم الفائض سوف يتحول إلى عجز، في نهاية هذه الشهور التسعة، وحتى مع نهاية السنة المالية، ومع صدور الحساب الختامي، والواقع أن السنة المالية الحالية ستشهد اختلافاً جوهرياً وسالباً، ويمكن معه أن يبلغ مستوى العجز نحو 4 مليار دينار كويتي، وسوف يتأثر رقم العجز موجبا أي سيزداد إن استمرت أسعار النفط على انخفاضها، وسالباً أي يتخفف بحجم الوفرة الفعلية في المصروفات عن تلك المقدرة.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، مختلفاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، بينما انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 324.4 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 18.3 نقطة ونسبته 6% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض بنحو 41.5 نقطة، أي ما يعادل 11.3% عن إقفال نهاية عام 2015.